في ظل تحولات "الربيع العربي":

هل تخلت الولايات المتحدة عن خطاب تشجيع الديمقراطية في العالم العربي؟

قاسمي سعيد

أستاذ محاضر (ب) بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر 3

ملخص:

يعتبر موضوع تصدير الديمقراطية من الموضوعات المركزية في السياسة الخارجية الأمريكية، ومبرر التدخلات متعددة في مناطق مختلفة عبر العالم بالنظر لتأثير ذلك على المصالح القومية الأمريكية، إلا أن المنطقة العربية شكلت الاستثناء في هذه الإستراتيجية على مدى سنوات الحرب الباردة، مخافة زعزعة استقرار هذه المنطقة المهمة وأثر ذلك على المصالح الحيوية للولايات المتحدة. ومنذ الحرب الأمريكية على العراق في 2003 أظهرت الولايات المتحدة اهتماما غير مسبوق ب"دمقرطة" المنطقة العربية، وعرف العراق أول تجربة ل"الدمقرطة القسرية" الأمريكية، قبل أن يبدأ التراجع الأمريكي عن تلك الإستراتيجية بفعل قناعة واشنطن بعدم القدرة على ضمان مخرجات تلك العملية بناء على "التجربة العراقية"، وكان الموقف الأمريكي من ما سمي ب"ثورات الربيع العربي" تكريسا لهذا التوجه بشكل بارز.

الكلمات الدالة : دمقرطة العالم العربي – الدمقرطة كعنصر من عناصر السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

Résumé :

La question de la démocratisation représente l’un des axes principaux de la politique extérieure des Etat Unis et même un prétexte pour plusieurs de leurs interventions à travers le monde. Une exception a été faite pour le monde arabe, en particulier durant les décennies de la guerre froide, et ce en raison de

l'instabilité et des conséquences qui pouvaient en découler sur leurs intérêts vitaux. Mais, depuis la guerre menée contre l'Irak en 2003, les USA se focalisent et avec une attention particulière sur la question de la démocratisation du monde arabe. Ainsi l'Irak eut à connaitre de l'extérieur la première «démocratie imposée par la force». Mais, rapidement cette stratégie entre dans un processus de régression, sous l'effet d'un doute pour ne pas dire d'une conviction découlant d'une incapacité manifeste à contrôler les conséquences de ce processus. C'est au vu de « l'expérience Iraquienne » que peut être analysée et comprise la position de Washington vis-à-vis des révolutions du «printemps arabe».

Mots clefs: la démocratisation du monde arabe - démocratisation un éléments de politique extérieure des Etat Unis.

Summary

Democracy has been an important issue in The USA foreign policy. Moreover, it has been used as a justification for various interventions around the world so that its interests are saved.

The Arab world has been an exception mainly during the cold war, in order to avoid the instability of this important part of the world. In the aftermath of the American war against Iraq in 2003, The USA has clearly shown a unique interest in democratizing the Arab world, and Iraq was the first experimental case of the American "forced democracy" project. However, the failure of such aggressive project pushed The USA to back of, and the so- called Arab Spring is a good example to clearly confirm this trend.

Key words: the democratization of the Arab world – democratization is an element of United State foreign policy.

مقدمة :

عرفت السياسة الأمريكية لتصدير الديمقراطية في المنطقة العربية عدة تراجعات بعد الزخم السياسي ومضامين الخطاب السياسي الأمريكي قبل وبعد غزو العراق، في ظل الاعتقاد الأمريكي بناء على توصيات دوائر سياسية وأكاديمية بأن عملية دمقرطة الأنظمة العربية سيكون عملية

سهلة وذات تداعيات إيجابية على المصالح الأمريكية في المنطقة ضمن منظور تصورات "السلام الديمقراطي"، ولكن هذا المسار عرف تراجعا واضحا منذ فترة جورج بوش الثانية، وهو ما دفعنا للتساؤل عن الخلفيات الحقيقية لتخلي الإدارة الأمريكية عن خطاب وسياسات "الدمقرطة" التي جاء في سياقها احتلال العراق وتفكيك مؤسسات الدولة العراقية، وكان محور مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي وُجِّه لتغيير الخريطة السياسية للمنطقة.

الاشكالية: ما هي دواعي التراجع الأمريكي عن خطاب وسياسة "الدمقرطة" التي ميزت الخطاب السياسي الأمريكي وممارسات السياسة الخارجية الأمريكية عقب أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 وإلى غاية فترة بوش الثانية؟ إلى أي مدى ساهمت نتائج الحرب على العراق والفشل في ارساء نموذج ديمقراطي وتسارع احداث ما سمي ب"ثورات الربيع العربي" في تخلي الإدارة الأمريكية عن سياستها لدمقرطة أنظمة المنطقة العربية، التي جرى اعتمادها ضد العراق؟

تمهيد:

شهد الخطاب الأمريكي حول "دمقرطة" الأنظمة العربية تصعيدا بارزا منذ الحرب الأمريكية على أفغانستان في نهاية 2001، وتزايدت حدة الخطاب حول "الدمقرطة" مع بداية الحرب العدوانية الأمريكية على العراق في 2003 وقد جاء ذلك في ظل سيطرة تيار المحافظين الجدد على مراكز القرار في واشنطن، وظهر ذلك بشكل جلي في محتوى وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2002، وكانت الحرب على العراق بمثابة التطبيق العملي لاستراتيجية "دمقرطة" أنظمة الشرق الأوسط، وتدعم ذلك التوجه باعلان مشروع الشرق الأوسط الجديد، الذي جاء مكملا لاستراتيجية الدمقرطة بواسطة القوة الصلبة التي تبنتها واشنطن تجاه العراق، واتضح أنها غير كافية ولا مجدية لخدمة المصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

وإذا كان من اليسير ملاحظة أن الولايات المتحدة الأمريكية ربطت لعقود عديدة سياستها الخارجية بمقولة السلام الديمقراطي، في العديد من المناطق التي لم تكن مهددة باللااستقرار السياسي، فعلى خلاف ذلك المنطقة العربية الاستثناء، حيث تأجلت قضية الدمقرطة إلى ما بعد الحرب الباردة، بسبب سيطرة الفكر الواقعي على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في ظل

الثنائية القطبية، وتركيز الإدارات الأمريكية المتعاقبة على فكرة أهمية الاستقرار ودعم الأنظمة الحليفة ممثلة فيما سمي بالأنظمة "المحافظة" في المنطقة العربية، على حساب الإهتمام بدعم الديمقراطية، مخافة أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة بما يفسح المجال للقوى المتطرفة سواء من قوى السيار أو من الحركات الاسلامية "المتطرفة" للوصول إلى السلطة (بناء على خبرة التجربة الإيرانية)، بما من شأنه أن يهدد المصالح الأمريكية في منطقة تعتبر ذات أهمية حيوية للأمن القومي الأمريكي. إضافة للإعتقاد بأن "الديمقراطية في المنطقة العربية غير ممكنة، بسبب الثقافة العربية الإسلامية، وبسبب الصراع العربي الإسرائيلي وعدم الاستقرار، لذلك استبدلت السياسة الأمريكية الديمقراطية والحرية، بالإستقرار والأمن، للحفاظ على النفط والأسواق"[(1)]، وهو ما صار يطلق عليه ب"الاستثناء العربي".

وأدركت واشنطن أن تركيزها على استقرار الأنظمة وعلاقاتها بها، دون الإلتفات جديا لما تعانيه مجتمعات تلك الأنظمة من التخلف الإقتصادي، والفساد السياسي، والإحتقان الإجتماعي، إنما أفرز أزمات تعمقت بمرور الوقت، حتى أضحى– من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية – الإصلاح حاجة وضرورة ملحة، ليس فقط لمصلحة تلك المجتمعات، بل أيضا يصب في مصلحة استقرار النظام العالمي، ومصلحة الدولة القائدة لهذا النظام (الولايات المتحدة).

التصور الأمريكي لعلاقة "الدمقرطة" بالمصالح الأمريكية وضمان استمرارها.

بدأ تصاعد الاهتمام الأمريكي باستراتيجية دمقرطة أنظمة المنطقة العربية مع غزو واحتلال العراق في 2003، وساعدت قراءات تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001 على تعميق هذه الفكرة، حيث "سيطر على المؤسسة السياسية تحليل يفيد بأن ظاهرة التطرف تعود إلى التخلف والإستبداد والشمولية، وعدم وجود ظاهرة الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان"[(2)].

1–عبد الله عبد الحليم أسعد عبد الحليم، الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي(2010–2011) أطروحة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح ، نابلس، فلسطين 2012، ص26.

2– طلال أبو ركبة، "الديمقراطية العربية ..إشكاليات وموانع"، مجلة سياسات، العدد 15، 2008. ص15.

وسيطرت على الإدارة الأمريكية ودوائر الفكر القناعة القائلة بأن تحويل منطقة الشرق الأوسط إلى دول ديمقراطية ستكون له تداعيات مهمة على المصالح الأمريكية في المنطقة، وأن فكرة التناقض بين المصالح والقيم الأمريكية والمغزى الأخلاقي لمهمتها غير مطروحة بتاتا، وقد عبر هنري كيسنجر عن ذلك عندما أشار، "بأن المغزى الأخلاقي للديمقراطية بالنسبة للولايات المتحدة ظل فكرة أساسية لمجتمع تشكل من خلال المغتربين، لذلك فإن على الولايات المتحدة أن تقف إلى جانب القيم الديمقراطية إذا أرادت أن تكسب سياستها الخارجية دعما داخليا واسعا على الأمد الطويل"[1]، وقد سيقت هذه الخلفية كمبرر للسلوك الأمريكي تجاه المنطقة خاصة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001.

وبناء على تلك المرجعيات أعادت رسم خريطة المصالح الأمريكية في المنطقة والكيفية الكفيلة بتحقيقها، بناء على رؤيتها الجديدة لخريطة توزيع القوة في العالم، وموقع الوطن العربي في خدمة المصالح الأمريكية، ورأت الإدارة الأمريكية أن تصدير النموذج الديمقراطي وفرضه في المنطقة العربية سواء باستخدام القوة المسلحة (القوة الصلبة) أو عن طريق القوة الناعمة، كفيل بضمان الحماية للمصالح الأمريكية ومن ضمنها أمن إسرائيل.

وبرغم اعتناق إدارة الرئيس بوش لفكرة الترويج للديمقراطية، فقد انتقد عديد المحللين تلك المساعي باعتبارها مفرطة في الاعتماد على القوة العسكرية، ومختلطة على نحو غير ملائم مع جهود مكافحة الإرهاب، وغير متسقة. حتى أن مارينا أوتاوي ذهبت إلى حد القول بأن "جهود النهوض بالديمقراطية في الشرق الأوسط لم تؤدِ إلى نتائج إيجابية"[2]. وبالرغم من التشخيص الذي قدمته مارينا أوتاوي ظلت إدارة بوش طيلة الفترتين الرئاسيتين تشدد على أهمية إعادة هندسة الشرق الأوسط التي تضمنتها مشاريعها ل"دمقرطة" أنظمة المنطقة عبر القوة العسكرية أولا

1-هنري كيسنجر، "القيم الديمقراطية والسياسة الخارجية"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9268، 13 أفريل 2004.

2- مايكل سينغ، "نهج الولايات المتحدة للنهوض بالديمقراطية في الشرق الأوسط"، 3 أفريل 2011 معهد واشنطن: على الرابط: www.shebacss.com/ar/madarat.php?act، تاريخ الاطلاع يوم 2014/06/10

(الديمقراطية القسرية) ووصولا إلى استخدام مدخل القوة الناعمة عبر مشاريع الشرق الأوسط الكبير والجديد.

وقد ظهرت العديد من المراجعات التي كان من بينها التخلي عن مقولة "الحفاظ على الاستقرار في المنطقة" على حساب الديمقراطية، وبعدها جاءت المراجعة الأخرى التي تشير إلى أنه آن للولايات المتحدة أن تتخلى عن مقولة أن الإسلاميين هم العدو الأول، وبناء على ذلك بدأ الحديث عن "البحث عن الاسلاميين المعتدلين في مواجهة الاسلام المتطرف"، وعن ضرورة رفع مستوى الضغط على حلفاء واشنطن في المنطقة لإحداث الإصلاحات المرجوة، وتحميلها المسؤولية عن إنسداد آفاق شبابها وتردي أوضاعهم المعيشية، وهو ما اعتبرته واشنطن السبب في تفشي فكر التطرف والإرهاب، والعداء لأمريكا في المنطقة العربية خصوصا والعالم الاسلامي عموما.

ومن جهة أخرى أدركت الولايات المتحدة ضرورة "استبعاد فكرة فرض الديمقراطية بالقوة على الحكومات العربية القائمة، بسبب ما تفرزه تلك العملية من مخرجات يصعب التحكم فيها. وقدمت العلاقة بين الدمقرطة والإصلاح في المنطقة العربية في إطار المصالحة بين القيم والمصالح الأمريكية لاستعادة المكانة وضمان الأمن في نفس الوقت. ولكن ذلك كان يستدعي من صناع القرار الأمريكي "أن يُحدّدوا الكيفية التي من خلالها يحاولون نشر القيَم الأمريكية المتعلقة بالديمقراطية، وحقوق الإنسان، والرأسمالية في البلدان الأخرى"[(1)].

وبهذا المنظور فقد رأت إدارة جورج بوش أن عالم إسلامي ديمقراطي أو معرض للديمقراطية سيكون مساعدا على التقليل أو إزالة بعض الأسباب الهيكلية للتطرف وللعداء للولايات المتحدة، بعد إزالة مصادر اللااستقرار التي قد تنتجها الجماعات "المتطرفة". "ولكن من ناحية أخرى فإن تشجيع التغيير السياسي في الدول التسلطية الصديقة قد يكون مصدر عدم استقرار في المدى القريب خاصة في ظل غياب البدائل السياسية الديمقراطية ومؤسسات مجتمع مدني قوي"[(2)]، وسيطرة

1- Leffler (Melvyn, P), Legro (Jeffery, w), To Lead the World. American Strategy after the Bush Doctrine. (New York, Oxford University Press, 2008). p5.

2-Angel M, Rabasa (et al), The Muslim world after 11/9. RAND Corporation 2004, p 3.

التيارات الإسلامية على المشهد السياسي في ظل الضعف وفقدان مصداقية التيارات الليبرالية، التي تريدها الإدارة الأمريكية أن تلعب دور قاطرة التغيير في المنطقة[1].

ومن جهة أخرى كان الهدف الأمريكي من استراتيجية "دمقرطة" الأنظمة العربية في فترة ما بعد 11 سبتمبر 2001، "ليس فقط إحداث تغيير في قدرات "الأنظمة المارقة"، وتحديدا قدراتها من أسلحة الدمار الشامل، ولكن تغيير نواياها من خلال تغيير طبيعة النظام السياسي، وكانت الفكرة أن تغيير النظام في العراق سيكون له تأثير "القاطرة" على دول المنطقة. وهو ما يعني إلى حد ما أن نظام ديمقراطي يظهر في عراق غني بالنفط ناجح ومستقرّ"[2]، سيكون له "قوّة المثال" ويعمل كنموذج للدول العربية الأخرى، وذلك يستوجب التخلي عن السياسات القديمة التي أدت لحماية الأنظمة الاستبدادية التقليدية حفاظا على الاستقرار والتزود المستمر بالنفط.

وعقب اسقاط نظام صدام حسين في أفريل 2003 ساد الاعتقاد لدى الإدارة الأمريكية أن عصر الديمقراطية قد أهلّ على المنطقة العربية، وأن أحجار الدومينو ستبدأ بالسقوط تباعا بناء على تصورها لما يمكن أن نطلق عليه "الدمقرطة بالعدوى" (Democratization par Contamination).

وإذا كانت واشنطن قد نظرت منذ بداية الحرب على العراق أن تصدير الديمقراطية هو جزء أساسي من أمنها القومي، بحسب ما تشير إليه وثيقة استراتيجية الأمن القومي الصادرة في 2002، ومضامين الخطاب السياسي الذي يبرز درجة الاهتمام بموضوع تشجيع وتصدير الديمقراطية[*3]، واستخدمت القوة الصلبة (القوة العسكرية) لمحاولة تحقيق مشروعها في العراق،

1- سعيد قاسمي، مشروع الدمقرطة في السياسة الخارجية الأمريكية، الأهداف والاستعمالات: الحرب على العراق نموذجا. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر3، 2014، ص371.

2-Benjamin Miller, States Nations and Great powers, The Sources of Regional War and Peace. (New York: Cambridge University Press, 2007), p 249.

*- تكرر الحديث عن تشجيع الديمقراطية "Promote Democracy"، 12 مرة في إستراتيجية الأمن القومي لعام 1995، و15 مرة عام 1996، و12 مرة عام 1997، و18 مرة في 1998، و23 مرة في1999، و19 مرة في 2002، وتراجع إلى مرة واحدة في 2010، واستعمل مصطلح توسيع الديمقراطية (Expansion of democracy) مرة واحدة كذلك، فيما كان التركيز واضحا بشكل كبير على مصطلح "الحرية" الذي تراه أمريكا أشمل من الديمقراطية والذي تردد 46 مرة في وثيقة 2002، وتراجعت إلى 11 مرة في

فإن توصيات لجنة (بيكر-هاملتون) قد جاءت مخالفة لتصورات وأماني الإدارة الأمريكية، ومعها بدأ التحول في الاستراتيجية الأمريكية لدمقرطة أنظمة الشرق الأوسط.

ويمكن إجمال ملامح التحول في الخطاب الأمريكي للإصلاح فيما يلي:

أ- التغيير يجب أن يكون تدريجيا ولكنه حقيقيا، فبحسب بوش فإن "الديمقراطية الفعالة دائما بحاجة إلى الوقت للتطور"، وأن "قياس العملية الديمقراطية ليس بالأسابيع أو الأشهر بل بالسنين والعقود والأجيال"، حسب ريتشارد هاس.

ب- الديمقراطية لا يمكن فرضها من الخارج ولكن يمكن مساعدتها، فقد شدد هاس بأن "الطريقة الوحيدة لتجذّر الديمقراطية هو تركها تنبت في الداخل"، فيما أوضح وليام بيرنز أن "التغير الحقيقي يأتي من داخل المجتمعات العربية ولا يمكن فرضه من الخارج"[1]، وهو ما يكشف تأثير نتائج الحرب على العراق على التصورات الأمريكية بخصوص "دمقرطة" الأنظمة العربية.

من بوش إلى أوباما: بداية مسار التراجع عن دعم وتشجيع الديمقراطية

عمقت نتائج "المغامرة العراقية" مؤشرات التراجع في السياسة الأمريكية من أجل "الدمقرطة" الموجهة للأنظمة العربية، خاصة مع تزايد النفوذ الإيراني وفشل المشروع الأمريكي في العراق، وساعد على تعميق هذا التوجه الانتقادات التي تضمنتها توصيات لجنة بيكر-هاملتون، لخيارات إدارة بوش الابن بخصوص "الدمقرطة" باستخدام القوة المسلحة (الدمقرطة القسرية) التي استخدمت ضد العراق، والتي تسببت في زيادة غضب وحقد الشعوب العربية على سياسة واشنطن تجاه المنطقة.

ومع وصول الديمقراطيين بقيادة باراك أوباما إلى السلطة ظهر أن الانعطاف الذي عرفته خيارات السياسة الخارجية الأمريكية من أجل "دمقرطة" الأنظمة العربية في عهد الجمهوريين بقيادة جورج بوش الإبن، أصبح أكثر حدة وبروزا، وتأكدت مؤشرات التراجع حتى قبل بداية فصل "الربيع

وثيقة 2010، وإذا كانت وثيقة 2002 قد اقتصرت على استخدام مصطلح "الديمقراطية" منفردة 12 مرة فقط، فإن المصطلح استخدم 23 مرة في وثيقة 2010، لكن مع تغيير ملحوظ في الكيفية التي تتم بواسطتها عملية تشجيع أو بناء الديمقراطية في المنطقة العربية.

1- معتز سلامة، "الإصلاح السياسي: السياسة الأمريكية والاستجابات العربية". كراسات إستراتيجية. مركز الأهرام، السنة الخامسة عشرة – العدد 153. على الرابط: http://acpss.ahram.org.eg/.

العربي" في 2011، وتبين أن الخطاب الأمريكي اكتفى بخطاب دعم التحول في المنطقة العربية، وأصبح يتفادي التغيير الدراماتيكي المفاجيء، بشكل يكشف التأثير الذي أفرزته تداعيات الحرب على العراق على التصورات الأمريكية لدمقرطة أنظمة المنطقة، وحالة الارتباك التي ميزت السياسة الخارجية الأمريكية نتيجة الاحتجاجات في الشارع العربي التي أسقطت إثنين من حلفاء واشنطن في المنطقة (زين العابدين بن علي في تونس وحسني مبارك في مصر).

وفي ظل الإرث الذي خلفته سياسة الإدارة الجمهورية في المنطقة والتي أدت إلى تحويل العراق إلى دولة فاشلة بكل المعايير يفرخ فيها الارهاب، ويزرع اللااستقرار، وتعمق الكراهية في أوساط الجماهير العربية من جهة (بسبب الحرب على العراق وسياسة بوش المنحازة إزاء الصراع العربي الصهيوني) وتزايد النفوذ الإيراني من جهة أخرى، توجهت إدارة أوباما إلى تبني خطاب جديد يؤكد على نبذ خيارات إدارة بوش بشأن نشر الديمقراطية كما وصفها فريق أوباما، وبناء على ذلك جرى التركيز على المجتمع المدني وجهود بناء المؤسسات باتباع "النموذج التصاعدي"(العمل من "القاعدة نحو أعلى الهرم")، بدلاً من الضغط على حكومات المنطقة باتباع "النموذج التنازلي" (البدء بالمفاهيم العليا ثم النزول إلى التفاصيل/ العمل من "أعلى الهرم نحو القاعدة")[1].

وظهر أن إدارة أوباما ومنذ بداية فترتها الأولى تتجه لاستراتيجية جديدة تقوم على تفضيل التغيير الهاديء بذل التغيير الدراماتيكي "الثوري"، والاتجاه نحو تفضيل الاستقرار والأمن بديلا عن الديمقراطية والاصلاح، "فقد خففت قبضتها على الأنظمة العربية خشية أن تؤدي ضغوطها الداعية إلى الديمقراطية" إلى التأثير في تعاون هذه الدول مع الولايات المتحدة الأمريكية في قضايا مهمة، مثل التعاون في مكافحة الإرهاب، أو التعاون بشأن قضايا المنطقة كالقضية العراقية أو الفلسطينية"[2]، وكذا المخاوف من مخرجات عملية التغيير على طريقة بوش في العراق، وما نتج عنها لاحقا من تداعيات سلبية على المصالح الأمريكية من ضمنها وأهمها التمكين لإيران، وتوفير

1-مايكل سينغ، المرجع السابق.

2- ياسين أشرف محمد عبد الله، "السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 26 ، ربيع2010 ، ص88.

المناخ المناسب لنمو الجماعات "الجهادية"، ومن تم بدأ التركيز على موضوع الاصلاح السياسي "الهادىء" بدلا من الديمقراطية "القسرية" التي مارستها إدارة جورج دبليو بوش مع العراق وقبلها أفغانستان.

وكان خطاب الرئيس أوباما في القاهرة في 4 جوان 2009 تأكيدا للتوجه الجديد عندما أشار إلى أن الديمقراطية ستكون الموضوع الخامس من بين سبعة مواضيع للنقاش، بما يعني تراجع موقع الدمقرطة في اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية، وأكد نائب الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن نفس التوجه، خلال مشاركته في "مؤتمر ميونيخ للأمن" الذي عُقد في 7 فيفري 2009، أوضح فيه النهج الذي تنتهجه إدارة أوباما بشأن قضية النهوض بالديمقراطية، إذ قال "لقد وضعت إدارتنا أهدافاً طموحة... الدفع بالديمقراطية ليس من خلال فرضها بالقوة من الخارج، وإنما من خلال العمل مع المعتدلين في الحكومات والمجتمع المدني لبناء المؤسسات التي تحمي الحرية"[(1)].

ورغم الخطاب الرنان للرئيس أوباما عن بداية جديدة في العلاقات بين الولايات المتحدة والبلاد الإسلامية، إلا أن المنطقة لا تحتل ترتيباً متقدماً جداً على أجندته للسياسة الخارجية[(2)]، وبالتالي كان إحجام إدارته عن تولي دور قيادي في المنطقة العربية غير المنتجة للنفط، كتوجه عمقه تاريخ الإخفاق في التدخل بالمنطقة في عهد إدارة جورج دبليو بوش.

ولعبت الدوائر الفكرية والسياسية دورها في تحديد معالم ومقاربات السياسة الجديدة التي ستسترشد بها إدارة أوباما في العالم الإسلامي، ولذلك حاولت تغيير خطابها وسياستها في المنطقة، ومن بين التوصيات التي عملت بها إدارة أوباما ضرورة التقارب مع الاسلاميين "المعتدلين" وعدم الخلط بين الاسلام كديانة وحضارة والتيارات الإسلامية المتعددة التوجهات، وذلك التقارب سيؤدي إلى الحفاظ على المصالح الأمريكية في حالة تسلمها للسلطة في دول "الربيع العربي"، كسيناريو

1-جوزيف بايدن، "تعليقات أثناء مؤتمر ميونخ الـ 45 حول السياسية الأمنية"، 7 فيفري 2009، أوردها مايكل سينغ، المرجع السابق.

2- فواز جرجس، "سياسة أوباما تجاه الشرق الأوسط: نهاية النفوذ الأمريكي". عرض: هاجر أبوزيد، نُشِرت الورقة في: مجلة شئون دولية، العدد 89 الصادر في فيفري 2013. مركز بغداد للإستشارات والدراسات والإعلام على الرابط:

www.baghdadcenter.net/details-173html.

مطروح بقوة لدى المسؤولين الأمريكيين لأنهم يشكلون القوة الأساسية في الشارع العربي في ظل ضعف الأجزاب الليبرالية، كما يهدف هذا التقارب إلى تحييد الجماعات المتطرفة، ومحاصرة المد االشيعي في المنطقة الذي استشرى بعد اسقاط نظام صدام حسن في العراق في 2003.

ثورات الربيع العربي ومؤشرات التراجع الأمريكي عن دعم وتشجيع الديمقراطية

في ظل التردد والارتباك الأمريكي بخصوص الاستراتيجية المناسبة للإصلاح التي ابتدأتها إدارة بوش في المنطقة العربية، جاء طوفان الحراك العربي الذي غير وجه المنطقة إلى الأبد، وعرف لاحقا ب"الربيع العربي" عقب انطلاق "ثورة الياسمين" في تونس في نهاية 2010، وكانت المفاجأة للأنظمة العربية وللقوى الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي أوقعها ذلك الحراك في حالة من الارباك، "فعندما اجتاح "الربيع العربي" المنطقة، اكتشفت واشنطن أنها استثمرت بصورة مبالغ فيها في أنظمة غير ديمقراطية، ولذلك تبين لواشنطن أنه عليها التركيز مستقبلا على عدم قيام أنظمة معادية لها في المنطقة بدلا من التركيز على دعم ومساندة الأنظمة الموالية، وعلى أن تحافظ على الاستقرار، ولتحقيق الاستقرار الحقيقي يجب أن يدرك صانعو القرار في الولايات المتحدة أن ذلك لن يتحقق إلا عبر الاستجابة لتطلعات وآمال الشعوب العربية في الديمقراطية"[(1)].

وإن كان الوضع مختلفا في المنطقة العربية، حيث إن النظم غير الديمقراطية هي حليفة للغرب، ولا تبدي ممانعة في الحفاظ على مصالحه الاستراتيجية في المنطقة. "فإنه لم يكن هناك حاجة لإزاحة هذه النظم لدعم الديمقراطية أو الدفع بما يمكن أن يهز الاستقرار في تلك المجتمعات. وعلى الرغم من محاولة تغيير هذه الاستراتيجية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والربط بين التسلط في هذه المجتمعات والإرهاب، فإن الغرب كان لا يزال غير قادر على تبني الخيار الديمقراطي في المنطقة، لما قد يفرزه من وضعية غير موالية للمصالح الغربية. فهو لم يستطع حتى الآن أن يتعامل باتساق بالنسبة لمعادلة الاستقرار في مقابل التغيير، أو الأمن والمصالح الاستراتيجية مقابل الالتزام بالقيم الديمقراطية"[(2)].

1- إيمان عارف، دينا عمارة وآخرون، "بعد الربيع العربي: أمريكا واستراتيجية جديدة في الشرق الأوسط". جريدة الأهرام، 08/12/ 2012 . على الموقع: www.ahram.org.eg/articles.asp

2-عماد الدين شاهين، "معوقات الإصلاح الديمقراطي في العالم العربي"، مجلة المواطنة، السنة الأولى، العددين الأول والثاني، ص221.

والمخاوف من سيطرة حالة عدم الاستقرار التي كانت تتحكم في الموقف الأمريكي تجاه المنطقة العربية لعقود عديدة تجد اليوم ما يسندها من دلائل خاصة بعد تحويل العراق إلى دولة فاشلة بدل تحويله إلى دولة ديمقراطية، وبروز مؤشرات عدم الاستقرار في بلدان ما عرف ب"الربيع العربي"، وهو عكس التوجه الذي ما فتئ يملأ الخطاب السياسي الأمريكي، وهو ما يؤيده مارك لينش عندما يقول "أنه ليس بوسع رئيس أمريكي مسؤول أن يشجع تقويض الدول القائمة، أو يرهن سياسات أمريكا لمجموعات من الناشطين لا تعرف الإدارة عنها شيئا"[1].

وجاءت الأحداث في تونس في منتصف ديسمبر 2010، لتغير وجه المنطقة العربية وتزيد في ارتباك الموقف الأمريكي، وتكشف تردده بخصوص مطالب الإصلاح التي تتوق إليها شعوب المنطقة، في ظل المخاوف من سيطرة حالة عدم الاستقرار وتداعياته على المصالح الأمريكية، "فقد التزمت الإدارة الأمريكية الصمت تجاه الإحتجاجات التي عرفتها المدن التونسية وصولا إلى العاصمة تونس، رغم العنف الذي اتسم به رد الحكومة الأمريكية على المحتجين السلميين"[2]، ويذكر الكاتب داود تلحمي أنه في"الأيام الأولى للثورة التونسية، كان الموقف الأمريكي مرتبكا ومترددا وغير واضح، لا بل متخوفا من التغيير، إلى أن أصبح جليا أن الحركة الشعبية في تونس لم تعد قابلة للايقاف، فتحول موقف الإدارة الأمريكية باتجاه دعوة الرئيس التونسي السابق، في الأيام الأخيرة من حكمه، إلى الرحيل، تفاديا لتفاقم الأمور"[3].

ويرى منير شفيق أن المتابع للموقف الأمريكي من الثورة التونسية يلاحظ تدرج الموقف الأمريكي عبر نقلات ثلاث، اتسمت الأولى منها–والتي امتدت على مدى الأسبوعين الأولين من الثورة بشكل من "اللامبالاة" تجاه حركة الاحتجاجات الشعبية، انتظارًا لأن يقوم "زين العابدين وقوات أمنه المدربة والمسلحة أمريكيا بالقضاء على المظاهرات، وأن يجري إصلاحات على القياس الأمريكي"، وحدثت النقلة الثانية في الموقف الأمريكي مع فشل قوات الأمن التونسية في قمع

1- عبد الوهاب الأفندي، "تفاصيل مؤامرة أوباما على الربيع العربي(بحسب مارك لينش)". جريدة القدس العربي، 10 فيفري 2014. على الرابط: www.alquds.co.uk/?p=& 132361، تاريخ الإطلاع: يوم 2014/05/06.

2-عبدالله عبد الحليم أسعد عبدالحليم، المرجع السابق، ص 57.

3-المرجع ذاته، ص 58.

الثورة، وقيام الرئيس زين العابدين بإنزال الجيش إلى الشارع، حيث جاء إشارة الإدارة الأمريكية "أنها تحترم إرادة الشعب التونسي" فيما راحت تراهن على الجيش ليلعب الدور الذي فشلت اجهزة الأمن في لعبه"[1]، وبعد تردد الجيش في تنفيذ ما طلب منه، نتيجة لتدفق مئات الآلاف من المتظاهرين إلى شوراع المدن التونسية، وخشية من الفشل في ضبط الأمن وانزلاق الوضع إلى حالة من الفوضى العارمة، "حدثت النقلة الثالثة والأخيرة المطالبة للرئيس زين العابدين بن علي بالغياب عن المشهد السياسي التونسي. وطلبت الولايات المتحدة من الجيش حسم الموقف بالإستيلاء على الحكم، ووقف التدهور الأمني، حيث لم يعد أمام الجيش إلا "طلب رحيل زين العابدين ولكن دون المساس بالنظام"[2]، وهنا أصبحت أمريكا تتحدث عن تأييدها للتغيير الذي حصل، وذلك في سياق محاولة ركوب موجة التغيير لضمان استمرار المصالح الأمريكية. ويبدو أن الادارة الأمريكية خلال الثورة التونسية "أولت الأهمية الكبرى لحفظ الإستقرار والأمن، حتى وإن كان ذلك الهدف يتحقق بيد العسكر الذين هم وفق القيم الديمقراطية على النقيض مع مفاهيم المجتمع المدني، وهذ ما أكده ستيفن كوك (Steven Cook) عندما أشار إلى "أن الجيش التونسي هو من أقال الرئيس بن علي، وأن الجيش مسيطر على البلاد، ثم أردف أنه ليس المهم أن يكون قادة الجيش ديمقراطيين أم لا"[3].

ولم يمض على اسقاط بن علي سوى أيام قلائل حتى امتدت شرارة الاحتجاجات إلى شوارع القاهرة، لتجد الولايات المتحدة نفسها في مواجهة وضع آخر أكثر تعقيدا من سابقه، فالمحتجون يطالبون برحيل أحد أكبر حلفاء واشنطن في المنطقة، ولذلك حاولت الولايات المتحدة منذ بداية الاحتجاجات في 25 جانفي 2011 متابعة الأوضاع، وتفادي تكرار خطأ التجربة التونسية، وما عدا تصريح كاتبة الدولة للخارجية في اليوم الأول من الاحتجاج الذي جاء فيه أن الحكومة المصرية "مستقرة وتبحث عن طرق للإستجابة للاحتجاجات المشروعة ولمصالح الشعب

1-شفيق، منير، "أمريكا والثورات في تونس ومصر وليبيا"، 15/ 03/ 2011 ، على الرابط: http://www.arabrenewal.info/2010- .

2- المرجع ذاته.

3- عبدالله عبد الحليم أسعد عبدالحليم، المرجع السابق، ص62

المصري"[1]، فقد حاولت واشنطن التكيف والظهور بمظهر الداعم لعملية التحول، ولذلك أعلن البيت الأبيض في اليوم الرابع من الإحتجاجات "أن واشنطن ستراجع حجم المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة لمصر والتي تقدر بحوالي 1,5 مليار دولار سنويا"[2].

وقد ظلت إدارة بوش تحث السلطات المصرية على ضرورة ضبط النفس في التعامل مع الاحتجاجات، وإجراء اصلاحات شاملة دون الاكتفاء بإعادة ترتيب الأوراق، ضمن تحول شامل ومنظم لا يؤدي إلى فراغ في السلطة، على حد تعبير كاتبة الدولة للخارجية هيلاري كلينتون، التي رأت أن تعيين عمر سليمان نائبا للرئيس غير كاف، وطالبت بخطة مدروسة تأتي بحكومة ديمقراطية قائمة على المشاركة، وأكدت أن بلادها لا تريد أن ترى استحواذا على السلطة لا يؤدي إلى الديمقراطية بمصر، فيما أكد الرئيس أوباما دعوته لإنتقال سلمي للسلطة إلى حكومة تلبي تطلعات الشعب المصري[3].

وبالرغم من تطورات الأحداث، خاصة بعد "موقعة الجمل" في 2 فيفري2011، لم تجرؤ الولايات المتحدة على مطالبة مبارك بالتنحي عن السلطة، وهو ما يظهره تصريح مبعوث أوباما فرانك ويسنر إلى مصر في 6 فيفري 2014 عندما أوضح بأن وجود الرئيس مبارك في السلطة حاسم جدا في الأيام المقبلة نحو المستقبل، إنه يجب أن يبقى[4]، وكان ذلك مؤشرا على التمسك الأمريكي بأحد حلفائها التقليديين في المنطقة، والذي ظل الأمريكيون يشددون فقد على مطلب القيام بخطوات جادة نحو الديمقراطية والتي من ضمنها رفع حالة الطوارئ وفتح حوار جاد مع المعارضة والمجتمع المدني، وتعديل الدستور وتحضير ظروف إجراء انتخابات نزيهة تقود[5].

1- تطورات موقف أميركا من أحداث مصر"، الجزيرة. نت، تقارير وحوارات، 2011/2/3 على الرابط:
http://www.alarabiya.net/articles/2011/02/11/137234.html

2- عبدالله عبد الحليم أسعد عبدالحليم، المرجع السابق. ص 81.

3- مصر: فرار الاف السجناء والجيش يدفع بتعزيزات إضافية، على الرابط:
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/01/110129_egypt_soliman_obama. html

4- صدى الوطن – الثورة المصرية تدخل أسبوعها الثالث وأوباما يبقى في المنطقة الرمادية. على الرابط:
http://www.arabamericannews.com/Arabic/index.php?mod=article&cat=%

5-عبدالله عبد الحليم أسعد عبدالحليم، المرجع السابق. ص 84.

ولم تعلن الولايات المتحدة موقفها الداعم لتحول ديمقراطي حقيقي في مصر إلا عشية إعلان مبارك التنحي عن السلطة في 11 فيفري 2011، وهو ما يكشف أن الولايات المتحدة ظلت تراهن على مبارك إلى آخر لحظة، وأن حديثها عن ضرورة حصول تحول ديمقراطي حقيقي لم يطرح إلا في الوقت الضائع من الأحداث.

ويبدو أن الموقف الأمريكي الذي ظل متمسكا ببقاء مبارك في السلطة مرده بالأساس أن مبارك يعتبر بالنسبة للأمريكان بمثابة الضامن للإستقرار على حدود إسرائيل، والإلتزام بالمعاهدات الدولية فيما يخص موضوع السلام في الشرق الأوسط، خاصة في ظل غياب رؤية واضحة عن مخرجات التحولات التي تعرفها مصر والمنطقة بصفة عامة، والمخاوف من تسلم الإخوان المسلمين في مصر للسلطة، وما سينجر عن ذلك من تداعيات، وخاصة على العلاقة مع حركة حماس في قطاع غزة المحاصرة، وكانت واشنطن تدرك مستوى الإختلال الذي سيصيب المعادلة الجيوسياسية في المنطقة، التي بذلت الولايات المتحدة جهودا كبيرة، وأموالا طائلة، في سبيل رسمها بما يخدم مصالحها، ويحقق الأمن لإسرائيل .

وإن كانت إدارة أوباما قد أظهرت ميلاً للحفاظ على مسافة من الاضطراب السياسي والاجتماعي للمنطقة والصراعات الدائرة، وهو خيار يتسق مع رؤيته العالمية وأولوياته[1]، فإن الحرج الذي وقعت فيه تلك الإدارة مرده، أن الثورة المصرية رفعت شعارات لا تتعارض مع القيم الأمريكية، إلا أن واشنطن التزمت الحذر، دون القدرة على بلورة سياسة محددة تساعد على تجاوز الأزمة، حيث كانت من الناحية القيمية مع شباب الثورة، أما مصالحها فهي مع النظام[2]، وبالتالي فإن "التردد في دعم الثورة المصرية يوحي ب"التوظيف السياسي لقضية التحول الديمقراطي، الذي أصبح مطلبا أمريكيا تجاه الدول التي ترغب واشنطن بإخراجها من دائرة منافسيها السياسيين، في حين أنه يصبح غير مرغوب تجاه الدول الحليفة أو الصديقة خشية فقدان النفوذ الإستراتيجي للولايات"[3].

1–فواز جرجس، "سياسة أوباما تجاه الشرق الأوسط: نهاية النفوذ الأمريكي"، المرجع السابق.

2–سالم، علاء، "ثورة 25 يناير وارتباك الموقف الأمريكي"، ملف الأهرام الإستراتيجي، على الرابط :
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=611583&eid=584

3– عبدالله عبد الحليم أسعد عبد الحليم، المرجع السابق. ص 86.

ويتكرر سيناريو التردد الأمريكي تجاه ما جرى في ليبيا، واليمن، ليتواصل الموقف الأمريكي المساوم إلى سوريا والبحرين مع اختلافات طفيفة تفرضها طبيعة كل "ثورة" وطبيعة العلاقة مع النظام المعني، فقد أبدت الولايات المتحدة ترددا وارتباكا عندما تعلق الأمر بحلفائها السابقين على غرار مبارك وبن علي وبدرجة أقل علي عبد الله صالح، ولم يتضح موقفها "الداعم" للتغيير إلا بعد اقتناعها بأن الإحتجاجات بلغت مرحلة اللاعودة، فيما كان موقفها من الحراك الذي جرى فيها ليبيا وسوريا محكوما بالعلاقة المتوترة مع نظامي البلدين، حيث أبدت واشنطن اندفاعا باتجاه تغيير النظامين باستخدام الوسائل العسكرية، وأما الموقف من "الثورة" في البحرين فقد اتضح أنها رهينة النظرة الأمريكية للتقسيم الطائفي في المملكة، وللعلاقة المتوترة مع إيران التي ظهر أنها ستكون أكبر مستفيد من عملية التغيير، ولذلك لم تعترض على ارسال المملكة العربية السعودية لوحدات من قوات درع الجزيرة لدعم النظام في البحرين وقمع المتظاهرين.

وقد أثيرت تساؤلات في هذا الصدد بسبب استجابة إدارة الرئيس أوباما البطيئة وغير المتسقة لاحتجاجات حركات المعارضة في تونس ومصر وليبيا وأماكن أخرى، واعتبر ذلك بمثابة التراجع الأمريكي عن التزاماتها بدعم الديمقراطية، واستمرار لما سمي ب"الاستثنائية العربية"، التي تقضي بضرورة عدم التسرع في دعم التغيير، وخاصة التغيير المفاجئ الذي يمكن أن يضر بالمصالح الأمريكية في المنطقة وبحلفائها، وعلى رأسهم إسرائيل، خاصة في ظل تداعيات التجربة العراقية على النفوذ الأمريكي في المنطقة.

ويشير حسام احمد مطر[1] إلى أن إدارة الرئيس باراك أوباما تتعاطى مع التحولات العربية بناء على تقسيم ثلاثي:

1- الأنظمة الحليفة التي سقطت-تونس ومصر- حيث تسعى للتدخل في تشكيل لحظة التحول سواء عبر التدخل الإقتصادي (المباشر أو عبر المؤسسات الدولية أو الحلفاء العرب) أو النفوذ السياسي، والتأثير في المجتمع المدني.

1- حسام أحمد مطر، "هاجس أمريكا الأكبر "في الربيع العربي" إيران"، المرجع السابق.

2- الأنظمة الحليفة التي تواجه تحديات شعبية كالسعودية والبحرين والأردن، حيث تسعى واشنطن لتشجيع بعض الاصلاحات التي من شأنها ضمان استقرار هذه الأنظمة، مع تجنب توجيه انتقادات قاسية وعلنية، وتكمن صعوبة هذه الفئة بالنسبة لواشنطن كونها تضع القيم الأمريكية المعلنة في تناقض مع مصالحها، وهو ما يؤدي إلى تردي صورة أمريكا في المنطقة والعالم ك"راع" للديكتاتوريات.

3- الأنظمة المعادية كما في سوريا وليبيا، حيث تبدو واشنطن مندفعة بقوة لاسيما في الملف السوري، لما لذلك من أثر في المنافسة الإقليمية المحتدمة، وخاصة في لحظة تتراجع فيها الخيارات العسكرية الأمريكية في المنطقة.

ويؤكد مارك لينش بناء على ذلك أن إدارة أوباما لم تبذل ما يكفي لدعم الإصلاح السياسي والاقتصادي في دول "الربيع العربي"، ويعترف بأن إدارة أوباما كانت تفضل الأنظمة المستقرة على إشعال الثورات[1]، وهو الخيار الذي يفضله الديمقراطيون بصفة عامة على خلاف الجمهوريين الذين أشعلوا العديد من الحروب تحت بند "الدمقرطة" القسرية للأنظمة.

ويتجلى ذلك من خلال حجم المساعدات المقدمة للدول العربية منذ بداية الفترة الثانية لجورج بوش واستمرت في عهد أوباما فقد كان نصيب الشخص الواحد في الجمهوريات السوفيتية- السابقة- من مخصصات الولايات المتحدة ما قيمته 14.6 دولار، في حين أنفقت الولايات المتحدة على كل مواطن في الشرق الأوسط منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 ما قيمته 0.8 أي أقل من دولار واحد، وذلك أكبر مؤشر على الموقع الذي تحتله سياسة الدمقرطة في المنطقة العربية، واستمر ذلك بعد "الثورة في مصر بحيث لم يتم تسليم تعهدات غالبية المساعدات الخارجية بعد تنحي مبارك لاسيما ما وعدت به دول الخليج العربي، كما أن اقتصاديات مصر وتونس كانت في وضع يُرثي له[2]، وكانت الولايات المتحدة قد قدمت تبريرا لذلك عندما عبرت عن مخاوفها من تداعيات الأزمة المالية التي كانت تواجهها ومن انعكاساتها على القوى الديمقراطية الجديدة الناشئة

1- عبد الوهاب الأفندي، تفاصيل مؤامرة أوباما على الربيع العربي، المرجع السابق.

2- فواز جرجس،"سياسة أوباما تجاه الشرق الأوسط: نهاية النفوذ الأمريكي". المرجع السابق.

في كل من تونس ومصر، بما لا يمكنها من إعادة رسم السياسات في الشرق الأوسط في حال تسببت ضغوط الميزانية فى تقييد الدعم الأمريكى لها.

وفيما اعتبر ذلك تخليا من إدارة أوباما عن تشجيع الديمقراطية في المنطقة بفعل ما حدث من تحول في المقاربات الأمريكية، فقد جاءت التحذيرات من بعض الأوساط السياسية والأكاديمية من تداعيات السياسة الجديدة على موقع أمريكا ونفوذها في المنطقة، ورأت أنه بدلاً من التخلي عن الديمقراطية في الشرق الأوسط، "فإنّ هذا هو الوقت الأنسب لمضاعفة الجهود. فمنذ بداية الربيع العربي، فشلت الولايات المتحدة في التفكير على نطاق أوسع وتقديم استجابة سياسية طموحة جديرة بهذه الأحداث الهامّة. وإن علّمتنا الأحداث الأخيرة درساً ما، فهي أن السعي إلى "الاستقرار" عبر الوسائل التقليدية، ما هو إلا مجرّد وَهَم"[1]. وحذّرت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون في نفس السياق من عواقب الامر-التراجع عن دعم وتشجيع الديمقراطية- مؤكدة بأن الولايات المتحدة "أمامها فرصة فى الوقت الراهن فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، ولكنها أشارت إلى أنها غير واثقة من أن بلادها ستتمكن من انتهازها لأنها لا تملك الموارد لاستثمارها، لافتة إلى أن مصر وتونس وليبيا فى حاجة ماسة للمساعدة الأمريكية[2]. وكان ذلك بمثابة التحذير بأن نفود الولايات المتحدة بصدد التراجع، وبأن تخليها عن دعم الديمقراطية سيضر بشكل لافت بالمصالح القومية الأمريكية في المنطقة وبصورتها لدى الرأي العام العربي.

أسباب التراجع الأمريكي عن مسار الدمقرطة عربيا.

لم تكن السياسة الأمريكية الجديدة بخصوص دعم الديمقراطية في المنطقة العربية سوى نتاج مجموعة من التحولات والتداعيات التي بدأت عقب الفشل الأمريكي في تحويل الانتصار العسكري على القوات العراقية إلى استثمار سياسي، وهو ما يؤكده فواز جرجس عندما يوصّف الوضع

1-شادي حميد وبيتر ماندافيل، "الولايات المتحدة تتخلّى عن الديمقراطية في الشرق الأوسط – وهذه غلطة"، ذا أتلانتك 7 جانفي 2014 . على الرابط:

http://www.brookings.edu/ar/research/opinions/2014/01/07-obama-middle-east-mistake-hamid-mandaville

2- كريمة.خ/ وكالات، الشروق أونلاين، الإثنين 12 ماي 2014.

بالقول "والمأزق الأمريكي في الشرق الأوسط كبير بكل ما تحمله الكلمة من معني، وهو الإرث المرير الذي نجم عن قرارات كانت تتخذ على مدار أكثر من نصف قرن، وينبع أيضاً من الإخفاقات المنهجية تجاه تقييم ما يحدث في المنطقة من الداخل، وللحد من الدور المبالغ فيه للسياسة الداخلية والمصالح الخاصة في توجيه السياسة الأمريكية"[1].

وحالة المأزق الذي صار يميز السياسة الخارجية الأمريكية انعكس بشكل مباشر على السياسة الخارجية الأمريكية لدعم وتشجيع الديمقراطية، التي صارت تعرف تراجعا بارزا، والتي يمكن إجمالها في المخاوف من تداعيات التغيير الذي تشهده الأنظمة العربية، وزيادة النفوذ الإيراني في المنطقة بما صار يشكل تحديا للولايات المتحدة، وأكبر من كل ذلك تحديات بناء نظام ديمقراطي في العراق وتحويله إلى دولة فاشلة تثير مخاوف الجيران بدل أن يكون قاطرة التغيير مثلما تصورت الإدارة الأمريكية عندما قررت اسقاط نظام صدام حسين بناء على توصيات دوائر الفكر اليمينية في الولايات المتحدة، "ومن تم صار تأثير العراق عكسي تماما"[2]، خاصة في ظل الخيبات التي أفرزها الغزو الأمريكي للعراق محليا وإقليميا، ظهر أن مسار "الدمقرطة" في العراق لم يبد مغر لبقية الشعوب العربية للمضي قدما في مسار التحول الديمقراطي، خاصة على الطريقة العراقية، وهو ما أطاح بالقناعة القائلة بأن عراق ديمقراطي متحرر عصري يمكن أن يكون نموذجًا لشعوب المنطقة.

وقد رصد جميل مطر المأزق الذي واجهته الولايات المتحدة بإعلان التزامها بالديمقراطية في الشرق الأوسط، فعلق قائلا: "يقول عضوان بارزان في مؤسسة أمريكان إنترنبرايز، بأنهما بعد تفكير عميق توصلا إلى أن الديمقراطية في الشرق الأوسط قد تأتي بحكومات مناهضة للولايات المتحدة ومعادية للصهيونية، وأنهما اكتشفا التناقض الذي وقعت فيه حملة التبشير بالديمقراطية عندما

1- فواز جرجس، المرجع السابق.

2- فريد زكريا، "حان وقت الخروج من العراق"، مرجع سابق، ص 6.

ووجهت باحتمال أن تصل حركة حماس في فلسطين وكل من السلفيين السنة والبعث والمقاومة المسلحة في العراق والإخوان المسلمون في مصر وسورية والأردن إلى الحكم في هذه الدول"[1].

ويمكن أن نشير إلى أسباب أخرى يحددها جميل مطر بالمشاكل الداخلية التي تواجهها الإدارة الأمريكية الحالية، وتحديات بناء عراق ديمقراطي، وأزمة سوريا، وتأثير أحمدي نجاد الذي انتخب شعبيا ليكون أكثر راديكالية من عشرات الحكام العرب الذين يلعبون دور الصديق دون فضيلة الانتخابات التنافسية[2]، وهو ما يدفع للقول أن موقف الولايات المتحدة من التطورات والثورات العربية مقيد ومحكوم بمدى تأثير كل منها في الحسابات الأمريكية الاستراتيجية بشأن احتواء القوة الإيرانية في المنطقة، وذلك بالنظر للخبرة الأمريكية في العراق، بحيث أن التدخل الأمريكي واسقاط نظام صدام فسح المجال للتمدد والنفوذ الإيراني أكثر مما استفادت منه الولايات المتحدة.

وبالإضافة لذلك هناك عوامل أخرى، أولا أن الحكومات العربية كانت فعالة للغاية في استرضاء الولايات المتحدة من خلال دعمها في حربها على الإرهاب، بل وبالمبادرة بالتعاون معها في قضايا مثل تسليم أسلحتها، وثانيا أن الدعم الأوروبي لم يزد عن حدود الخطاب بما جعل الإدارة الأمريكية تدرك أن عليها أن تدفع الفاتورة لوحدها، وثالثا أن رهانها على تيار الإسلام السياسي "المعتدل" تعرض لانتكاسة كبرى خاصة بعد فشل حكومة مرسي في احتواء الاحتجاجات، وبداية بروز مؤشرات تآكل شعبية هذه التيارات في الشارع العربي بصفة عامة .

خاتمة

وأخيرا يمكن القول أن التحول الذي عرفته السياسة الخارجية الأمريكية لدعم وتشجيع الديمقراطية في المنطقة العربية، بدأ مع بروز أولى ملامح الفشل في تحويل العراق إلى نموذج للديمقراطية في المنطقة، وتحول العراق بدلا من ذلك إلى دولة فاشلة بكل المعايير، يغيب فيها الأمن وتنشط فيه كل الجماعات "الجهادية" المتطرفة، وصار العراق إلى نموذج سيء بدل أن يكون قاطرة التغيير

1- معتز بالله عبد الفتاح، انحسار الضغوط الأمريكية" في: (ملف من تجميع من إسلام أون لاين): "التحول الديمقراطي العربي.. في طور تسلطية تنافسية" 2006/7/22. مطرية أون لاين: matariaonline.com/filedetail.asp?id=6 2006-2009 .

2- المرجع ذاته.

مثلما صورت ذلك دوائر الفكر المحافظة في واشنطن، بالإضافة إلى أن ذلك الفشل أدى إلى انهيار أسس الدولة العراقية ومقوماتها، بما حولها إلى إحدى مناطق النفوذ لإيران، التي استفادت بشكل جلي من الجهد الأمريكي لاسقاط نظام صدام حسين، وجعلت منه قاعدة الانطلاق لتوسيع نفوذها في منطقة الشرق الأوسط.

ومن جهة أخرى فإن الإرتباك الذي ميز السياسة الخارجية الأمريكية مع بداية فصول "الربيع العربي"، هو المخاوف من تداعيات ذلك الحراك في الشارع العربي، على حالة الاستقرار الذي ظهر أن واشنطن تميل إلى تفضيله على "دمقرطة" غير مضمونة النتائج، خاصة في ظل بروز مؤشرات دالة على أن اللااستقرار قد يصبح حالة مزمنة في المنطقة العربية، وما لذلك من تداعيات على المصالح الأمريكية، وهو ما جعل سياستها في المنطقة خاصة في ظل إدارة أوباما تعود لتفضيل مقاربة "الاستقرار" في مقابل مقاربة "الدمقرطة" والتغيير.

إضافة إلى ذلك فإن الدعم المحتشم الذي حاولت الإدارة الأمريكية في عهد أوباما إبرازه تجاه ما سمي ب"ثورات الربيع العربي"، كانت مجرد محاولة للتكيف مع معطيات الواقع، لضمان استمرار المصالح الأمريكية، وهو ما كشفته ردود الفعل الأمريكية المتأخرة تجاه تلك "الثورات"، بعد تأكد الإدارة الأمريكية أن الأنظمة التي دعمتها لعقود طويلة انهارت كليا وذهبت بغير رجعة، بحيث كانت تلك "الثورات" مفاجئة لصناع القرار الأمريكي، وتسببت بحالة من الارباك قبل أن تتحول لانتكاسة خاصة بعد الانقلاب على الاخوان في مصر، إثر فشلهم في إدارة الاحتجاجات وتحقيق التوافق الوطني، وبروز مؤشرات تآكل شعبية الحركات الإسلامية المعتدلة، التي راهنت عليها واشنطن لتحقيق التقارب وتحسين صورتها لدى شعوب المنطقة العربية التي تتهم واشنطن ب"النفاق" والمراوغة.

والمؤكد أن هذا التراجع سيكون له تداعيات على موقع الولايات المتحدة ومصالحها، في ظل استمرار الاحجام الأمريكي عن الانخراط الكلي في دعم التحول الديمقراطي في المنطقة، واستمرار ملامح "النفاق" وعدم الاتساق بين خطابها وسياساتها.